

عندما يحول أردوغان تركيا إلى جمهورية رعب

الحبيب الأسود
كاتب تونسي



التناهي كان يعمل عقيدا في المخابرات العسكرية، قبل أن تتم إقالته منها على إثر الانقلاب الفاشل في العام 2016، وأنه قتل يوم 18 فبراير الماضي عندما استهدف الجيش الليبي شحنة للسلاح طرابلس التجاري.

كما أدى الكشف عن مقتل الضابط التركي في طرابلس إلى اعتقال ثلاثة صحفيين قد يواجهون عقوبة السجن 9 سنوات، حيث أصدرت محكمة في إسطنبول حكما بسجن باريش برات أوغلو مدير موقع "أوضة تي.في" ورئيس تحرير الموقع باريش باهليليان ومراسلته هوليا كيليتش، بعد نشر شريط فيديو لجنازة العقيد السابق في مخابرات الجيش التركي أوكان التناهي الذي قتل في ميناء طرابلس، وتم دفنه في مسقط رأسه بمقاطعة مانيسا الغربية في ظل تعقيم كبير.

كما تم اعتقال الصحفيين آيدن كاسار وفهرات تشاليك من جريدة "يني ياشام"، ليتعرض بذلك صحفيون في أربع وسائل إعلامية هي "سوزوجو" وموقع "أوضة تي.في" وصحيفة "يني شفق" وصحيفة "يني ياشام" لضائقات أمنية، بسبب تناول أخبار عن سقوط ضباط أترك في ليبيا.

السلطات التركية أغلقت أيضا 5 وكالات وأخبار و62 صحيفة و19 مجلة و34 إذاعة و29 قناة تلفزيونية و29 دار نشر وتوزيع، وحظرت الوصول إلى 246 ألفا و825 موقعا إلكترونيا، بموجب مراسيم حالة الطوارئ عقب محاولة الانقلاب على أردوغان، كما ألغيت السلطات التركية 620 بطاقة صحافية و34 بطاقة صحافية برلمانية وجوازات سفر بعض الصحفيين.

ولا يزال أكثر من 120 صحافيا محتجزين في سجون تركيا، وهو رقم قياسي عالمي، وفي الثاني من أبريل الجاري دعت منظمة العفو الدولية "أمستي إنترناشيونال"، السلطات التركية إلى إطلاق سراح الصحفيين والحقوقيين والمعارضين السياسيين المحتجزين في السجون التركية، على خلفية تفشي فايروس كورونا المستجد.

يرفض أردوغان أن يتوجه الإعلام بأي انتقاد لسياسته، أو أن يكشف أي معلومة عن الفساد الذي ينخر البلاد، خاصة من قبل المقيمين منه، فالجانب القاندي الطاعني على النظام يعتبر أن الرئيس فوق النقد والمحاسبة، لكنه في المقابل يجعل من بلاده منصة لإطلاق الحرب الإعلامية المؤدلجة على الدول الأخرى وخاصة منها العربية الراضة بشروع الإسلام السياسي الذي يتبناه، ونشر الإباطيل وفيركة الأخبار، وتمزيق النسيج الاجتماعي للدول، بل وحتى لتشريع الإرهاب عبر الفتاوى الصادرة عن قنوات فضائية ومواقع إلكترونية تبث من داخل تركيا.

وتبدو الحكومات والأحزاب والحركات والجمعيات والمنظمات ووسائل الإعلام العربية والأجنبية المرتبطة بالإسلام السياسي غير معنية البتة، بانتهاكات نظام أردوغان ضد حرية الصحافة والتعبير، وحتى عندما تنطلق إليها باحتشام تجد لها مبررات عدة، وعلى رأسها الإغراء بالتأمر الخارجي على النظام التركي، في محاولة للتغطية على قناعتها بأن أردوغان "السلطان المعصوم" من حقه أن يفعل ما يشاء طالما أنه مدعوم بالله والملائكة وجبرائيل كما زعم يوسف القرضاوي أو في إحياء بان الإسلام السياسي لا يدافع عن الحريات إلا إذا كانت في خدمة مصالحه، أما عندما تكشف عوراته فيصبح التخلص منها واجبا لضمنا استمرار مشروعه.

حجبت سلطات أنقرة قبل يومين موقع النسخة التركية من صحيفة أنديبندنت البريطانية، وقبل ذلك طالبت النيابة العامة في تركيا بالسجن من عام وحتى عامين للصحافية هزال أوجاك التي كشفت شراء وزير الخزانة والمالية وصهر الرئيس رجب طيب أردوغان برات البيرق قطعة أرض بالمنطقة التي تشهد تنفيذ مشروع قناة إسطنبول، وبعد أن طالب النائب العام بمقاضاتها بتهمة الخيانة، غير المدعي العام فعوى مذكرة الإغراء إلى تهمة الإهانة، كون الصحافية أهانت شرف وكرامة البراق عندما كشفت أمره للرأي العام.

مثل هذه الأخبار لم تعد حدثا في جمهورية الرعب وسلطنة الصمت العثمانية، فالبلاد تحولت إلى سجن كبير منذ أن أمسك أردوغان بمقاليد الحكم المطلق فيها.

وفق تقرير العام 2019 لمنظمة "مراسلون بلا حدود" تحتل تركيا المرتبة الـ157 من أصل 180 في ترتيب حرية الصحافة لعام 2019، وهي بذلك واحدة من الدكتاتوريات الراسخة لا الناشئة، خصوصا وأن وراء الإرقام تكمن قصة الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية واحتجاز العشرات من الصحفيين لشهور وأحيانا لسنوات، كما ورد في التقرير.

الجانب القاندي الطاعني على النظام يعتبر أن الرئيس فوق النقد، وفي المقابل يجعل من بلاده منصة لإطلاق الحرب الإعلامية على الدول العربية الراضة للإسلام السياسي

بعض المنظمات الدولية، ولأسباب لا تخلو من خلفيات سياسية والأيديولوجيا، تزعم أن الصين كانت الأولى عالميا في سجن الصحفيين خلال العام 2019 بدفعها 48 صحافيا إلى ما وراء القضبان، نحن نتحدث هنا عن بلد يبلغ عدد سكانه 1.4 مليار نسمة، بينما وصل عدد الصحفيين المسجونين في تركيا في العام ذاته إلى 47 صحافيا، وهي البلد البالغ عدد سكانه 82 مليون نسمة، وبمقارنة بسيطة بين عدد السكان يبدو أن الصين تمثل جنة للحريات مقابل الواقع الموجود في تركيا.

في نهاية ديسمبر من عام 2019 أصدرت المحكمة أحكاما بالسجن على سبعة صحفيين وموظفين آخرين في جريدة "سوزوجو" المعارضة بتهمة مساعدة شبكة تقول أنقرة إنها العقل المدبر وراء محاولة انقلاب عام 2016، وفي نفس الشهر قضت محكمة تركية بحبس الصحفيين بالجريدة مراد أغيرال، بتهمة نشر خبر عن مقتل ضابط تركي كبير بالعاصمة الليبية، بعد أن كانت أخلت سبيله في إطار القضية ذاتها قبل أيام.

و جاء ذلك بعد أن نشر أغيرال تقريرا عن ستر الحكومة التركية عن مقتل قيادات رفيعة المستوى من الجيش التركي خلال الاشتباكات في ليبيا، وقال إن الضابط أوكان



السلطة الفلسطينية.. المشروعية بمحض استذكار الراحلين

عباس، الذي يدفع إلى هذه الوقفات الشعبية، وهو لا يستسبح لغتها "الثورية"، فهو يريد الحشد بحد ذاته لتسجيل رسالة إلى الداخل الفلسطيني على أن يحتفظ هو بلغته السياسية مع عدم إقراره بضرورة استنادها - على رؤسها قياسا على لغة التحرر الوطني - إلى نظام سياسي تحكمه المؤسسات وتكون له مآثره الجاذبة للتأييد الشعبي.

في خطاب رئيس الحكومة محمد اشتية بمناسبة إحياء ذكرى استشهاد القائد خليل الوزير؛ شُمع التكتيف الرمزي لانفصال الكتلة الشعبية عن النخب السياسية، من خلال إشارة اشتية إلى أن هذه النخب تعيش الآن موسم قطف ثمرات الزرع الذي غرسه "إبوجهاد" والساقون، وأن السلطة هي المنجز الوطني الذي يفاخر به القائمون عليه، على الرغم من كون الأحوال "تتزل قليلا أو تعلق" لكن الثمر هو الثمر! في الحقيقة، ليس أدل على واقع الانفصال من هذه العبارات. فالرجل لم يقل للحاضرين أي قطاف يقطف بالضبط ومن أي حقل؛ بالتأكيد هو لا يقصد ثمار النصر، ولا ثمار وقف التوسع الاستيطاني، بمغابيل المقاومة "الذكية" التي دعا إليها هو نفسه دون أن يمارسها أو يفسرها، وليس لديه ما يؤكد على أن هناك ثمارا قوامها سعادة الفلسطينيين وبحبوحتهم، ولا ثمار التحرر من الظالم التي انزلتها السلطة على أسر موظفيها ومناضليها والمجتمع، ولا ثمار تغليب المؤسسات الدستورية، ولا ثمار التمكين للإرادة الشعبية أو ثمار "التنسيق الأمني".

بل هو - لالأسف - لا يستطيع أن يجيب بصراحة عن سؤال أهم: هل الاحتلال الإسرائيلي سيغضب أم يفرح إن بادرت السلطة التي يفاخر بإحرازها إلى الانسحاب من المشهد، احتجاجا على التوسع الاستيطاني والتعديات اليومية على الشعب الفلسطيني دون أن تستثني مناطق السيطرة الشرطية لهذه السلطة؟ هو - قطعا - لن يستطيع القول إن سلطة الاحتلال الإسرائيلية ستكون سعيدة بغياب فيزيائي للسلطة أو بإصلاح ديمقراطي لها. فما يسعدنا هو وجودها الفيزيائي في حالها الراهنة، إذ تحافظ مع شقيقتها الحمساوية على الانقسام، وعلى عدم التمكين للإرادة الشعبية، وعلى أداء دور وظيفي بلائها ويرفع عنها الكثير من الأعباء، ويحافظ على وضعها كسلطة تتوسل تصاريح الموافقة على حركتها وتنتظر الإغانة والدعم في ظل وضع يتسم بكل جوانب الضعف والهزال، التي لا تدحضها الخطابات الرنانة!

بدا لافتا خلال السنوات العجاف الأخيرة، لاسيما بعد أن تشكل الانسداد على كل صعيد؛ أن رجال السلطة الفلسطينية تعمدوا التركيز، على إحياء مناسبات الذكرى، وقد استخدم هذا الإحياء، لدفع الإحباط من خلال استرجاع مآثر السابقين

لذا كان الأمر، من جانب الجماهير التي احتشدت، مختلفا عنه في أذهان من دعا إليه واضطروا إلى دفع كلفته، وتوفير احتياجات من ينظمونه. وللحق، ينطبق هذا الأمر على كل حشد فصائلي فلسطيني، في إطار مناقشات بين باحثين عن تأكيد مشروعيتهم، بالوسيلة الوحيدة المتاحة، وهي حث الحشود في غزة. فلا صناديق اقتراع تحسم، ولا طرف لديه الاستعداد لأن يقدم للناس حقوقها الأساسية، ولا أن يفسر لها ما يجري سياسيا، ولا أن يعرض خطة عمل. فالحس هو الصحيح، لأن الذي أريد من الحشود في تجلياتها الكثيفة، سواء على مستوى فتح التي انقسمت، أو حماس التي دخلت إلى مزقتها؛ أن تؤدي وظيفة الإبقاء على حال الانقسام على قاعدة أن كل حشد يوفر لأصحابه فرضيات الصواب والمشروعية؛

في فئاما هذه الحال هناك أمر لافت، وهو أن حشد نحو مئتي أو ثلاثمئة ألف بمناسبة إحياء ذكرى، يُتاح للفضائل الفلسطينية في غزة ولا يتاح في الضفة، وعليه يكون الموقف في الضفة أكثر شفافية في التعبير عن حقيقة ما استقر في وعي الجماهير الفلسطينية قاطبة من تقييم موضوعي للفضائل وتجاربها، والسبب في ذلك أن المجتمع الفلسطيني في الضفة أقل اضطرابا واستعدادا لمجاملته أو التجاوز عن تحفظاته عليها، وهو أقل احتياجا لها، ثم إن السلطة المعترف بها إقليميا ودوليا توجد في الضفة، وبت موقف الشعب الفلسطيني منها يتسم بالفتور والانتظار لأسباب طبيعية ومفهومة، إن لم يكن لديه موقف سلبي منها، مثلما هو الحال بالنسبة لحماس في غزة.

في واقع الأمر، يحدث للمرة الأولى في تاريخ الشعب الفلسطيني أن أصبحت الكتلة الشعبية، بما فيها كتل الحشود في غزة بعد انفضاضها؛ غير ملتصقة بالنخب الشعبية. فهذه النخب لم تعط الجماهير الشعبية حقا في الاختيار والتغيير. ولم تعد الحكومات ملزمة بعرض بيان وزاري تحصل بعده على مصادقة ممثلي الشعب، ولا هي عرضة للمساءلة البرلمانية، وهي قائمة منذ أكثر من اثنتي عشرة سنة، تحت عنوان الطوارئ أو تسيير الأعمال لأن المؤسسة التشريعية غائبة منذ العام 2007. ومن المخارقات أن الرئيس الفلسطيني محمود

عبدلحادي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

في السادس عشر من الشهر الجاري، حلت الذكرى الثانية والثلاثين لعملية الإغارة الإسرائيلية، في العام 1988 بمجموعة من المغاوير، على منزل القائد العام العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس خليل الوزير (ابوجهاد)، وقد نتج عنها اغتيال ذلك الرجل المقتدر، في ذروة اضطلاعه بدوره في تحريك الانتفاضة الشعبية الفلسطينية طلبا للاستقلال. تركه المغرورون جثة مصابة بوابل من الرصاص، مع حطام مسدسه الذي حاول به أن يقاوم.

ويحكم الأوضاع الفلسطينية المتردية الآن على كافة المستويات، بعد السنين الطويلة التي مرت منذ ذلك الحدث؛ زُتبت في رام الله جلسة إحياء للذكرى، كان المتحدث الرئيسي فيها رئيس الحكومة د. محمد اشتية، وهو من جيل متأخر في صفوف العمل الفلسطيني الوطني. ارتجل الرجل كلمة حماسية ركزت في معظمها على مناقب القائد الراحل، وأعدت الحاضرين إلى زمن مضى، فاستتارت أشتياهم بما تخللها من فقرات انتقاهما الخطيب، مما كُتب عن تجربة الشهيد خليل الوزير.

وفي الحقيقة، بدا لافتا خلال السنوات العجاف الأخيرة، لاسيما بعد أن تشكل الانسداد على كل صعيد؛ أن رجال السلطة الفلسطينية تعمدوا التركيز على إحياء مناسبات الذكرى، وقد استخدم هذا الإحياء لدفع الإحباط من خلال استرجاع مآثر السابقين. وشكلت وقتها إحياء ذكرى انطلاق "فتح" ووفاء ياسر عرفات، مسموما وشهيدا مثلما أراد؛ مناسبتين للحشد الأكبر في الهواء الطلق، وما يتخلله من مكبرات الصوت الضخمة، التي تنبعث منها الأناشيد والخطابات والشعارات. وكان للمناسبتين دائما مقاصد عدة، ليس من بينها إعادة تقييم تجربة السلطة أو تجربة الفصل الراعي للاحتفالية، أو الاستئناس بالحشود الغفيرة، للذهاب إلى عملية إصلاح، أو حتى التقدم خطوة في اتجاه إنصاف الناس التي احتشدت، أو التراجع مترا واحدا للثقلين من المسافة التي قطعها القائمون على أمر السلطة وحركة فتح، ابتعادا عن القواعد الناظمة لعملهما كطارين يفترض أن لهما انظمة ومحددات قانونية ووثيقة دستورية. بل إن العكس ظل كامنا في جوهر المقاصد، بحكم كون التحشيد محض اختبار لمدى قدرة الشعب الفلسطيني على التجاوز عن سينات نظامهم السياسي، وأيضا بحكم كونه موصولا بضرورات تظهير المشروعية التي أفقدتها الممارسات، ونفاذ المدة الزمنية للتفويض صدقيتها.

